

E

الأمم المتحدة

Distr.

"FOR PARTICIPANTS ONLY"

E/ESCWA/STAT/2001/WG.4/8

29 October 2001

ORIGINAL: ARABIC



SESRTCIC



AIDMO



ESCWA and UNSD

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ورشة عمل حول الإحصاءات الصناعية

القاهرة، ٤-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

رؤية مستخدمي البيانات للإحصاءات الصناعية
ومجالات تطبيقاتها (*)

إعداد

حسن الشريف

قسم الصناعة

شعبة القضايا والسياسات القطاعية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

(*) تعتمد هذه الوثيقة بشكل مكثف على تقرير أعدته الإسكوا تحت عنوان "استعراض وتقييم مصادر المعلومات في القطاع الصناعي في منطقة الإسكوا"، E/ESCWA/ID/1997/8.

01-0925

هذه الورقة

لقد تبين من خلال دراسات متعددة قامت بها اسكوا أن من معوقات نجاح المؤسسات الصناعية النقص الملحوظ في المعلومات المباشرة والحديثة التي تحتاجها هذه المؤسسات في مختلف ميادين عملها. كما تبين أن النقص في هذه المعلومات يمثل عائقاً أيضاً أمام وضع سياسات وبرامج وطنية للنهوض بالقطاع الصناعي في مختلف البلدان العربية.

وتشمل المعلومات التي تحتاجها المؤسسات الصناعية قضايا متعددة سيتم استعراضها في هذه الورقة. بعض هذه القضايا تلقى اهتماماً جزئياً من أجهزة الإحصاء العربية، وبعضها ليس ضمن إطار اهتمام هذه الأجهزة. ولكن حتى في القضايا التي تهتم بها أجهزة الإحصاء العربية هنالك مجال واضح للتحسين والتطوير، خاصة لجهة بناء قواعد بنائات صناعية محدثة وربطها بشبكات المعلومات، التي تسهل وصولها إلى المستفيد النهائي.

وستعرض هذه الورقة لبعض هذه القضايا كما ستقدم توصيات عملية لتطوير نظم المعلومات الصناعية في البلدان العربية.

تطور المعلومات وتقاناتها

شهدت العقود القليلة الماضية تطوراً متسارعاً في معنى كلمة "المعلومات" وطبيعتها، ومضمونها، كشيء مختلف ومتميز عن ما يعرف حالياً بالبيانات، أو البيانات الإحصائية. ونلاحظ كمستخدمين للمعلومات تغيراً جذرياً في قيمتها الإنسانية-الحضارية، وفي قيمتها الاقتصادية الأنية. فخلال العقود الأخيرة اكتسبت المعلومات - أو "المعرفة" - خصائص جديدة حولتها من وسيلة تساهم في حسن استخدام السلع والخدمات ذات القيمة التجارية والاقتصادية - وفي حسن إدارة التعامل مع هذه السلع - إلى سلعة في ذاتها، لها أصحابها ولها قيمتها الاقتصادية والتجارية. وذلك بالطبع إلى جانب القيمة الدائمة للبيانات الإحصائية على أنواعها.

وأعطى اكتشاف الكتابة للإنسان وسيلة تقنية عظيمة لنقل المعلومات، عبر الأجيال والمسافات، تضمن "سلامتها" و"دقتها" وتجنب التحوير فيها. فكانت الخطوة الأولى لتطوير "تقانات متخصصة للمعلومات". ثم لبي اختراع المطبعة حاجة اجتماعية ملحة في حينه، استلزمت التسريع في نقل المعلومات - بدقة معينة - إلى عدد واسع من القراء، لتسهيل استخدام هذه المعلومات من قبل المستفيدين منها. وكانت هذه الحاجة مزدوجة الطابع: حاجة صاحب المعلومات الذي كان يرغب في نشرها على نطاق واسع، وحاجة طالب المعلومات الذي كان يرغب في الاستفادة منها.

وبالرغم من أن الطباعة وسعت بشكل ملحوظ دائرة انتشار المعرفة وسهلت استخدامها من قبل المستفيدين، إلا أن الوصول إلى هذه المعارف المطبوعة بقي محصوراً بمن يستطيع القراءة ويستطيع الحصول على المطبوعة، التي كان تداولها محدوداً نسبياً في المراحل الأولى. ولكن تزايد الطلب على المطبوعات أدى إلى تعدد مظاهرها التي تيسر انتشارها وتسهيل الوصول إليها، فظهرت الجريدة اليومية، والمجلة الأسبوعية، والدورية الشهرية، إلخ، وذلك إلى جانب الكتاب الوثائقي الدائم. ومع هذا التنوع في وسائل الإعلام "المطبوع" بدأ التمايز في نوع المعلومات المنشورة وقيمتها. فهنالك المعلومات الأنية التي تنشر في الصحف اليومية، وتفقد قيمتها الإعلامية خلال فترة زمنية محدودة. وهنالك من جهة أخرى المعلومات المدرسية والمرجعية في المكتبات العامة ومراكز التوثيق والإعلام.

ومع الإنجاز المتصاعد في الثورة الصناعية والتكنولوجية في القرن العشرين، أخذ ظهور المزيد من مستجدات التكنولوجيا، يوفر وسائل وأساليب جديدة لعرض المعلومات ونشرها، بأسرع من

زيادة الطلب الحقيقي عليها. فكان المذيع - المعلومات المسموعة - ثم كانت التلفزة - المعلومات المرئية - تقانات ساهمت في توسيع دائرة المعلومات وانتشارها، وجعلت تنقلها أكثر يسراً وبسرعة شبه فورية عبر القارات والدول - مما غير بشكل جذري إطار الدائرة التي يشملها بث البيانات والمعلومات، التي كانت محصورة بقارئ المعلومات المطبوعة. ثم جاء التطور المتسارع في نهاية القرن العشرين في تقانات المعلومات الحديثة - وبشكل خاص الحاسوب وتطبيقاته ووسائط الاتصالات الرقمية السريعة - ليوفر للإنسان أدوات شديدة الفعالية مكنته من الأمور التالية:

- ١- توسيع نطاق انتشار البيانات والمعلومات، وتسهيل الوصول إليها لأوسع عدد ممكن من المستفيدين.
- ٢- تجميع معلومات كانت منتشرة في أوراق مبعثرة، صعبة المنال، ومراكمتها.
- ٣- معالجة البيانات والمعلومات وربطها وتحليلها، ومن ثم إعطائها المزيد من المضمون والقيمة، أكثر بكثير مما كان للبيانات البسيطة ولمجموع قيمتها المبعثرة.
- ٤- تسريع الحصول على البيانات والمعلومات المناسبة والآنية لاتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، من أماكن مختلفة قد تكون منتشرة في كافة أرجاء الأرض.

وقد أدت تقانات المعلومات الحديثة إلى توفير كم هائل من البيانات والمعلومات على اختلافها، يتراكم بشكل أسى أكبر من قدرة الإنسان الفرد على الاستيعاب ومن قدرته على الاستفادة القصوى منها، مما ولد مهارات جديدة تتعلق بكيفية الغوص في هذا الفيض الهائل من المعلومات المتوفرة من أجل البحث عن المعلومات الأنسب لموضوع محدد، والانتقاء الأفضل بين هذه المعلومات، ثم حسن الاستفادة منها. وتشير كل الدلائل إلى أن المرء، مهما تطورت قدراته و"معارفه"، أصبح غير قادر على الاستفادة القصوى - والأمثل - مما يتيسر له من معلومات، خاصة رجال الأعمال وأصحاب القرار. ولهذا بدأت "مهارة" التعامل مع المعلومات تتحول أكثر فأكثر من مجرد الخبرة في جمع البيانات والمعلومات ومراكمتها، إلى مجموع الخبرات التالية: (١) كيفية الوصول إلى المعلومات المفيدة (accessing)؛ و(٢) كيفية الإنتقاء بين المعلومات والاستفادة الأمثل منها؛ و(٣) وكيفية القيام بذلك في الزمان والمكان حيث تشتد فيهما الحاجة إلى تلك البيانات والمعلومات بالذات.

حول مفهوم المعلومات الصناعية والتكنولوجية

ولابد هنا من توضيح الطبيعة الخاصة للبيانات والمعلومات الصناعية والتكنولوجية، وضخامة حجم- وتنوع المهام التي لا بد أن يغطيها أي نظام يتعلق بها. ذلك أن نظم المعلومات المتعلقة بالصناعة والتكنولوجيا لا تستطيع الاستفادة إلا بشكل محدود من نظم أخرى تختلف عنها بالنوعية والتوجه.

فمع النهضة العلمية الحديثة، بدأت المعلومات العلمية والصناعية تتميز عن المعلومات في باقي مجالات المعرفة والحكمة - أي عن المعرفة الفلسفية والتاريخية واللاهوتية/الدينية - إذ أخذ يتبين أكثر فأكثر أن البيانات والمعلومات الصناعية والتكنولوجية - تبقى صالحة لعمر محدد ولفترة زمنية معينة، قد تطول أو تقصر، لتصبح بعدها "قديمة"، غير ذات فائدة عملية، وتحدد هذه الفترة - التي تكون فيها هذه المعلومات صالحة اقتصادياً - العمر المفيد للسلعة المصنعة أو لطرائق التصنيع المستخدمة في إنتاج سلعة ما، والتي تعتمد على هذه المعلومات المحددة. وقد أدى تفهم هذه الحقيقة لطبيعة المعلومات العلمية والصناعية - والتقنية - إلى تبلور مفاهيم جديدة، تحدد بشكل أوضح معنى "المعلومة المفيدة" خصوصاً من الناحية الربحية في الصناعة، ومضمونها، وطرق تداولها، وبالتحديد أصبحت المعلومة المفيدة في الصناعة ذات القيمة الاقتصادية تعني ما يلي:

- ١- إن "الحقائق العلمية المدرسية" هي معلومات عامة ذات طابع مشاع للجميع.
- ٢- إن نشر هذه "المعلومات العلمية" من قبل صاحبها أو مبدعها، يهدف إثبات إبداعه في مجال ما وقد أصبح تبادل المعلومات العلمية يأخذ إطاراً شاملاً متعدد الوسائط.
- ٣- أصبحت "المعلومات الصناعية والتكنولوجية" تختلف جذرياً عن المعلومات العلمية، من حيث قيمتها الاقتصادية، وتأثيرها بطريقة أو بأخرى على الإنتاج والربح، أي على القدرة لتوليد قيمة مضافة. وهي بذلك سلعة "تجارية" في ذاتها.

إن التبادل التجاري للبيانات والمعلومات الصناعية أو التكنولوجية يفترض أن يعرف الزبون بشكل محدد ماذا يريد وما هي الوظائف التي يرغب في أن تتضمنها المعلومة/السلعة، وما هي الخصائص المحددة لهذه السلعة. ولسوء الحظ فإن الأسئلة التي قد تدور في ذهن الزبون المستفيد تكون عادة غير واضحة المغال، كما قد تكون عامة شاملة تغطي طيفاً واسعاً جداً من أنواع البيانات والمعلومات ما يجعل من الصعب بمكان - وأحياناً من المستحيل - على أي نظام معلومات أن يرد بدقة مفيدة على كافة الأسئلة التي يمكن لزبون ما طرحها.

ومن الملفت للنظر أن الندوات والاجتماعات، التي عقدت حول "التممية الصناعية" أكدت باستمرار أهمية المعلومات "الصناعية والتكنولوجية"، وضرورة توفير مداخل سهلة لها في الدول النامية، وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، كما أكدت على ضرورة إضفاء المصدقية على هذه المعلومات وتحديثها باستمرار لتواكب المستجدات. ولكن ما زال الطلب المباشر والمدفوع الثمن على هذه المعلومات ضعيف، بالمقارنة مع الكم الهائل من المعلومات المتوفرة في السوق.

حول القيمة الاقتصادية للبيانات والمعلومات الصناعية والتكنولوجية

تقوم النظريات الاقتصادية التقليدية على افتراض أن البيانات والمعلومات المتعلقة بالإنتاج، هي عامل من "خارج النظام الاقتصادي"، وإنها تتوفر باستمرار لمن يرغب فيها. ولكن مع تزايد الاهتمام بدور البيانات المتعلقة بالإنتاج والتسويق إلى جانب المعلومات عن المستجدات التقنية في الإنتاج وفي كسب الأسواق، ظهرت نظريات جديدة أدخلت البيانات والمعلومات ذات العلاقة كواحد من عوامل الإنتاج الأساسية ومن داخل النظام الاقتصادي.

ومن الضروري لفت النظر إلى أن هنالك فارق زمني مستمر بين سرعة توفر البيانات والمعلومات عن- تطور المستجدات التكنولوجية والاقتصادية ومعدل مستواها المستخدم فعلياً في الإنتاج، حتى في الدول المصنعة، بسبب استمرار العديد من المؤسسات في استخدام أدوات الإنتاج (غير المجددة) إلى نهاية عمرها العملي، وبسبب المقارنة العملية من قبل المستخدم بين كلفة الحصول على المعلومات المستجدة، وكيفية الاستفادة منها في عملية الإنتاج وبين المردود المتوقع من استخدام هذه البيانات والمعلومات في الإنتاج، مما ينتج عنه فارق زمني كبير له قيمته الاقتصادية بين توفر البيانات والمعلومات واكتساب القدرة لحسن الاستفادة منها. ولا بد بالتالي قبل اتخاذ القرار المناسب على صعيد المؤسسة الإنتاجية نفسها من الأخذ بعين الاعتبار لعدد من العوامل الخارجية التي تؤثر على الجدوى الاقتصادية لعملية الإنتاج، من ذلك: أسعار السوق للسلع المنتجة ولعناصر الإنتاج التقليدية - المواد الخام والعمالة والاستثمار -؛ سعر صرف العملات؛ السياسات المالية والنقدية للدولة المستوردة؛ توفر أسواق التصدير؛ إلخ. إن هذه العوامل تؤثر بشكل جذري على القرار السليم في الإنتاج، لأنها تحدد الفارق بين كلفة الإنتاج وسعر المبيع، وتؤثر بالتالي على المردود الربحي وعلى الجدوى الاقتصادية. ومن خلال هذه المحددات الخارجية - التي كثيراً ما تكون معلوماتها غير مؤكدة أو غير متوفرة - يكون على أصحاب المؤسسة الإنتاجية اتخاذ القرار المناسب.

وضمن هذه العوامل، لا بد أن يأخذ أصحاب القرار بعين الاعتبار توفر المعلومات الأكيدة عن مستجدات التكنولوجيا، وفعاليتها وكلفة استيرادها، وغير ذلك من الاعتبارات التقنية والمالية المتعلقة بالتعامل مع المعلومات المطلوبة ذات القيمة الاقتصادية.

ومن أهم العوامل في حسابات الجدوى الاقتصادية، عدم توفر المعلومات الأكيدة، ليس فقط عن مستجدات التكنولوجيا المستوردة، ولكن أيضاً عن متغيرات أخرى مثل أسعار السوق، وسياسة الدولة إلخ، إما لأن المعلومات ذاتها متغيرة وغير مؤكدة، أو لعدم كفاءة نظام المعلومات المعتمد في الحصول على هذه المعلومات، أو لعدم تيسر أساليب الوصول إلى البيانات والمعلومات الأكيدة المطلوبة؛ بعبارة أخرى لنقص ما في "نظام المعلومات" التي تعتمد المؤسسة للوصول إلى البيانات والمعلومات المطلوبة، أو لعدم المقدرة على حسن الاستفادة من هذا النظام.

وتطوير قنوات عملية للوصول إلى البيانات والمعلومات الضرورية يرتبط بكلفة استخدامها مقارنة بمردودها الاقتصادي، حيث من المفترض أن يرتفع مردود المعلومات من خلال تحسينها لأداء عملية الإنتاج. ويدخل في ذلك قدرة جهاز الإنتاج البشري - العمالة الماهرة - على استيعاب هذه المعلومات وحسن الاستفادة منها، أي القدرة على التعلم والتدريب والاستيعاب، ومن ثم الإبداع والابتكار، وسرعة التجاوب مع متطلبات السوق ومتغيراته.

وعند حساب كلفة المعلومات في عملية الإنتاج لمؤسسة ما، لا بد أن تحسب هذه الكلفة ضمن المصاريف الاستثمارية، لأنها غير قابلة للاسترداد ولا يمكن نقلها، كذلك لا بد من حساب تقادمها، وأحياناً بأسرع من غيرها من عوامل الاستثمار، خاصة إذا لم تستخدم ولم تحدث.

المعلومات المفيدة للقطاع الصناعي وعنه

ويمكن تقسيم هذه المعلومات إلى قسمين: المعلومات التي تعني مباشرة الأجهزة الوطنية للإحصاء، والمعلومات التي لا تتعلق مباشرة بهذه الأجهزة.

أما المعلومات التي لا تتعلق مباشرة بعمل الأجهزة الوطنية للإحصاء فتشمل ما يلي:

- ١- خطط الحكومة ومشاريعها للتصنيع والبنى التحتية الوطنية، ومشاريع التصنيع المرتبطة بها، ومستلزماتها.
- ٢- التقانات المستخدمة في الصناعة ومعداتنا.
- ٣- القدرات الصناعية المتوفرة محلياً وإقليمياً، وإمكانات التعاقد من الباطن subcontracting.
- ٤- القوانين والإجراءات الحكومية التي تحكم عمل القطاع الصناعي ومؤسساته.
- ٥- معلومات عن الاستثمار والتمويل والإقراض والمؤسسات العاملة في هذا الإطار.
- ٦- معلومات عن الضرائب والرسوم والإجراءات المالية المتعلقة بالقطاع الصناعي.
- ٧- المعارض والمؤتمرات والمهرجانات المحلية والدولية.
- ٨- محفزات دعم الصادرات، وإجراءاتها وترويجها، ومؤسساتها.
- ٩- وسائط النقل، خاصة إلى أسواق التصدير، ومواعيدها الزمنية وكلفتها.
- ١٠- مؤسسات التوزيع والترويج المحلية والدولية وكلفتها.
- ١١- معلومات واضحة عن اتفاقات التجارة الخارجية - الثنائية والإقليمية - ومحفزاتها وإجراءاتها، بما في ذلك اتفاقات مناطق التجارة الحرة التي يمكن للدولة الانتماء إليها.

أما المعلومات التي لا بد أن تهتم بها أجهزة الإحصاء الوطنية، وتسعى إلى وضعها في قاعدة بيانات خاصة عن الإحصاءات الصناعية تحدث باستمرار فتشمل ما يلي:

- ١- حجم الإنتاج المحلي من مختلف السلع وأسعارها.
- ٢- حجم الاستهلاك المحلي من مختلف السلع وأسعارها.
- ٣- ومن ما سبق القيمة الصناعية المضافة في كل مؤسسة/فرع أو على الصعيد الوطني.
- ٤- حجم استيراد مختلف السلع الصناعية وأسعارها (ومصادرهما).
- ٥- حجم استهلاك المواد الخام والمكونات والمواد الوسيطة وأسعارها ونسبة استيرادها، حيثما كان ذلك ممكناً.
- ٦- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية ونوع إنتاجها.
- ٧- النفايات الصناعية: حجمها العام وتوزيعها الجغرافي.
- ٨- حجم العمالة الصناعية المستخدمة في مختلف المؤسسات الصناعية.
- ٩- أنواع المهارات العمالية الصناعية وتوفرها في البلد (وفي الأقطار المجاورة) وكلفتها.

ويتنوع الراغبون في الحصول على هذه المعلومات والمستفيدون منها؛ فبالإضافة إلى الصناعيين والقطاع الصناعي نفسه، يمكن الإشارة إلى الفئات التالية:

١- الحكومات وأصحاب القرار وواضعي خطط التنمية والتصنيع، وذلك من أجل تحقيق الأمور التالية:

- (أ) بلورة سياسات واستراتيجيات وطنية مناسبة، تساهم في تطوير القطاع الصناعي؛
- (ب) تطوير البنى التحتية والخدمات الوطنية، وزيادة إمكاناتها لتلبي كافة احتياجات القطاع الصناعي، وتطوره، من: طاقة، ومياه، ونظم تصريف النفايات، وخدمات الهاتف، والاتصالات، والنقل، ومدن صناعية، ومناطق حرة إلخ ...
- (ج) الاهتمام بمستلزمات إعداد العمالة المطلوبة.

٢- وبالإضافة إلى أصحاب القرار والحكومات، يمكن رصد مستفيدين آخرين عديدين من المعلومات عن القطاع الصناعي، من ذلك ما يلي:

- (أ) المستثمرين ورجال الأعمال (من داخل البلد أو من خارجه)؛
- (ب) الموردين والمستوردين للإنتاج الصناعي، وللمواد الخام والمواد الوسيطة؛
- (ج) مؤسسات المناولة الصناعية، والمؤسسات الصناعية المستفيدة منها؛
- (د) مراكز الأبحاث الاقتصادية والصناعية؛
- (هـ) المؤسسات المعنية بالبيئة، والصحة العامة، والحياة المدنية؛
- (و) مؤسسات الخدمات على أنواعها (الكهرباء، الهاتف، الاتصالات، النقل، إلخ...)
- (ز) المنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بالتنمية الصناعية وبقضايا التنمية عموماً.

دور أجهزة الإحصاء الوطنية

تقوم هذه الأجهزة عادة بجمع البيانات والإحصاءات الأولية من مصادرهما حول مختلف القضايا والشؤون الإحصائية في بلد ما، وإن كان معظم هذه الأجهزة يركز على الإحصاءات المتعلقة بالحسابات القومية والاقتصاد الوطني. الكلي Macroeconomic. وتجنح معظم هذه الأجهزة في البلدان العربية إلى إهمال الإحصاءات الصناعية وتتجنب إقامة قواعد البيانات الصناعية المحدثة، وذلك لأسباب شتى. وتطلب معظم الإحصاءات والمسوحات التي تقوم بها هذه الأجهزة من قبل صانعي القرار والسياسات الوطني وتنتشر تبعاً لاحتياجاتهم.

وفي بعض الأقطار العربية (مثل المملكة العربية السعودية) هنالك إدارات خاصة للإحصاءات الصناعية تقوم بتوفير بعض المستلزمات عن المعلومات المتعلقة بالقطاع الصناعي، ولكنها قلما تكون على اتصال دائم مع أجهزة الإحصاء الوطنية. وهي تقدم نموذجاً قد يختلف من بلد عربي إلى آخر، من ذلك الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات في وزارة الصناعة والكهرباء في المملكة العربية السعودية.

وتمثل هذه الإدارة موقع مركز المعلومات في الوزارة، ونقطة يورية في المملكة لشبكة المعلومات الصناعية العربية، ولشبكة المعلومات الإسلامية. وتتولى هذه الإدارة المهام التالية:

- ١- إعداد معلومات عن كل منشأة صناعية يصدر قرار بترخيصها، انطلاقاً من استمارة طلب الترخيص، ومن واقع القرارات الوزارية الصادرة بالترخيص، وتجميع هذه القوائم وإصدارها دورياً في نشرة تضم: اسم المنشأة، عنوانها، نشاطها الصناعي، الإنتاج السنوي والطاقة المرخصة، عدد العمال، رقم وتاريخ الترخيص، ونسبة رأس المال الأجنبي وجنسيته إلخ...
- ٢- إعداد قوائم دورية بالتعديلات الصادرة لكل منشأة صناعية مرخصة، صدر قرار تعديل بها.
- ٣- تجميع القوائم السابقة في قوائم سنوية، مصنفة حسب دليل النشاط الصناعي، وتطبع كل سنة أو سنتين. وتوضح هذه القائمة السنوية وضع المنشآت الصناعية المرخصة، وتعديلاتها، وتحذف التراخيص الملغاة. وتضاف إلى هذه القائمة معلومات عن الوضع الراهن لكل منشأة من حيث بدء الإنتاج أو البدء بالتنفيذ. وتوزع هذه القائمة على الجهات الحكومية وعلى طالبي هذه المعلومات.
- ٤- إعداد نشرات إحصائية سنوية، في جداول ورسوم بيانية، توضح عدد المصانع المرخصة في كل نشاط صناعي، ورأس المال، وعدد العمال، ورؤوس الأموال الأجنبية المشاركة، وذلك حسب المناطق الجغرافية. كما تضم هذه النشرات جداول بقيمة المواد الخام، والآلات، وقطع الغيار المستوردة المعفاة من الجمارك - ونصيب كل صناعة من الإعفاءات، على مستوى مختلف مناطق المملكة ومقارنتها بالسنوات السابقة.
- ٥- القيام بالحصر الميداني للمؤسسات الصناعية المنتجة.
- ٦- إعداد النظم الخاصة بإقامة بنك المعلومات الصناعية، وإدخال كافة الإحصاءات الصناعية في هذا البنك.
- ٧- مساعدة الباحثين والدارسين في الحصول على المعلومات الصناعية.
- ٨- إقامة ما يلزم من قواعد المعلومات، وإحاقها ببنك المعلومات الصناعي.

ومن الواضح أن المهام المناطة بها إلى الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات في المملكة تفي إلى درجة كبيرة بتغطية كل ما يمكن من معلومات عن القطاع الصناعي ومؤسساته. إلا أنه لا بد من لفت النظر مجدداً إلى ناحيتين هامتين:

- (أ) إن كافة المعلومات في هذه الإدارة هي من سجلات التراخيص والتعديلات ولا تنطبق بالضرورة مع واقع هذه المؤسسات الصناعية، كما هو قائم على الأرض؛
- (ب) إن هذه المعلومات محصورة بالمؤسسات الصناعية المرخصة، أي التي تطلب المحفزات والإعفاءات، وبالتالي تلك التي يفوق رأسمالها المليون ريال، وهي تهمل تماماً المؤسسات الصغيرة التي تسجل في وزارة التجارة.

ولا بد من الإشارة إلى أن خدمات هذه الإدارة - ومثيلاتها في الأقطار العربية - موجهة أساساً للإدارات الحكومية المختلفة، ولصانعي القرار، بالرغم من أنها قد توفر هذه الخدمات لطالبيها من

المستثمرين والجمهور العام عند الطلب. إلا أن الطلبات على هذه الإدارات مازال محدوداً، إما لجهل أصحاب المؤسسات بما توفره هذه الإدارات من معلومات أو لأن هذه المعلومات لا تلبي احتياجاتهم الفعلية، حيث أنها لا تغطي مجالات أساسية هامة للقطاع الصناعي مثل: معلومات عن التجارة الخارجية.

لهذا لابد من السعي الجاد لتطوير إدارات الإحصاءات الصناعية - سواء كانت ضمن الأجهزة الوطنية للإحصاء أو في الدوائر الحكومية أو في مؤسسات القطاع الخاص - كما لابد من إيجاد روابط عمل عضوية ومتطورة بينها وبين أجهزة الإحصاء الوطنية، خاصة لجهة بناء قواعد البيانات الصناعية وإجراءات المسوحات الصناعية الدورية، كما سيرد ببعض التفصيل أدناه.

المسوحات الصناعية

تجري بعض المؤسسات العامة أو الحكومية مسوحات صناعية غير دورية وغير مكتملة في غالبية الأحيان، وقلما تكون هذه المسوحات تراكمية من حيث ترابطها الزمني أو النوعي، كما هو واضح في المسوحات الصناعية في المملكة العربية السعودية وفي لبنان. وقلما تكون هذه المسوحات على علاقة مباشرة بأجهزة الإحصاء الوطنية، وإلى تاريخه لم يتم إقامة قواعد بيانات عن الإحصاءات الصناعية تكون مخرجاً أساسياً لهذه المسوحات، لتضمن تراكمها وإمكانية تحديثها باستمرار، بحيث يكون من السهل تحليلها واستنتاج القيم المضافة منها، وبالتالي الاستفادة المباشرة والمستمرة منها، من قبل الصناعيين أنفسهم ومن قبل أصحاب القرار.

ومعظم المسوحات التي أجريت لم تكن مكتملة، بما في ذلك المسوحات الأحدث في السعودية ولبنان، كما يرد ذلك في الأوراق المقدمة إلى هذه الورشة. ومن النواقص في هذه المسوحات، إلى جانب عدم دوريتها وعدم اعتمادها لنفس المنهجية أو على نفس المؤسسات باستمرار، ما يلي:

- ارتكازها أحياناً على التراخيص والسجلات وليس على الزيارات الميدانية؛
- إهمالها لبعض المؤسسات التي لم يتم تسجيلها لسبب أو الآخر؛
- عدم لحظ التغييرات بعد تاريخ التسجيل (قيام مصانع جديدة، إغلاق مصانع أخرى، التوسع ببعض المصانع إلخ...)
- إهمالها عموماً بقياس القيمة المضافة، أو العناصر التي تسمح بقياس هذه القيمة؛

توصيات

- أفراد حيز من أولويات أجهزة الإحصاء الوطنية للمعلومات الصناعية الدقيقة؛
- بناء قواعد معلومات صناعية موسعة ومحدثة باستمرار؛
- توحيد تصنيف المعلومات الصناعية وتوفيرها؛
- السعي للحصول على البيانات المعلومات الصناعية المفيدة بشكل منفصل ومستمر؛
- ربط قواعد البيانات الصناعية بشبكات المعلومات العامة لضمان جدتها، ولتسهيل وصول المعلومات إلى المستفيدين منها؛
- التعاون في كل ذلك مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص وغرف الصناعة لضمان الوصول إلى النتائج المرجوة.